

اسم المقال: البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005

اسم الكاتب: م.د. رحيم صدام جبر الساعدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9571>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 14:12 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهدين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية

العدد ٨١

٢٠٢٥



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد السابق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهريين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

مجلة علمية سياسية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

جدول المحتويات

رقم الصفحة	اسم البحث	التسلسل
16_1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د. هيثم كريم صيوان	1
32_17	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د. مصطفى حسين عبد الرزاق	2
44_33	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق	3
59_45	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	4
75_60	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	5
89_76	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقارنة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	6
103_90	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	7
119_104	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	8
134_120	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002- 2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	9
150_135	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجاً م.م محمد معن محسن	10

163_151	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	11
176_164	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	12
191_177	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	13
A_Z	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	E1
أ _ خ	م.د. سماح نجم كاظم	مراجعة مقال
د _ ص	م.د. فيان هادي عبد كاظم	مراجعة مقال

البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005[∇]

Democratic Economic Structure and National Security

A Case Study of Iraq after 2005

Dr. Raheem Saddam Jabur Al-Saadi

م. د. رحيم صدام جبر الساعدي*

الملخص

للبنية الاقتصادية اهمية كبيرة في عملية صنع السياسة العامة واستقرار الدولة وفي تحديد الوزن السياسي للدولة ، فالبنية الاقتصادية ترتبط بتوزيع الثروة والقضاء على الفقر والحد من ظاهرة البطالة لتجنب النقمة والغضب تجاه السلطة السياسية وبالتالي تهديد الاستقرار الامني، كما يمكن ان يكون عدم الاستقرار السياسي وفقدان الامن الوطني عاملاً من عوامل التدخل الخارجي تحت ذريعة حقوق الانسان وحماية الاقليات.

تمثل التنمية الاقتصادية عاملاً من عوامل الامن لأنها توفر لاي مجتمع القاعدة المادية التي تحول دون استمرار تخلفه وتبعيته الاقتصادية والسياسية ، فبدون ان تكون هناك تنمية سليمة تشبع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ، لايمكن الحديث عن توافر امناً وطنياً مستقراً. وعلى هذا الاساس فإن اهم اهداف البنية الاقتصادية في العراق هو العمل على ارتقاء المؤسسات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة بما يضمن استقرار العراق امنياً وسياسياً، فالبنية الاقتصادية الديمقراطية لها دافع مهم ومؤثر في تحقيق الامن الوطني في العراق لأنها لاتتعلق بالمستوى الاقتصادي فحسب ، بل تعد عاملاً اساسياً في بناء التوازن بين الطبقات الاجتماعية ، فضلاً عن تحقيق التنمية البشرية ، كما يبرز الارتباط المباشر بالأمن الوطني عبر الامن الاقتصادي وديمومة الموارد التي تعد عاملاً ومقوماً رئيسياً للأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: البنية ، الاقتصادية ، الديمقراطية ، الامن الوطني ، العراق .

Abstract

The economic structure plays a significant role in the process of public policy making and the stability of the state, as well as in determining the political weight of the state. The economic structure is linked to the distribution of wealth, the eradication of poverty, and the reduction of unemployment to avoid resentment and anger towards the political authority, thereby threatening security stability. Moreover, political instability and the loss of national security can be factors for external intervention under the pretext of human rights and the protection of minorities .

تاريخ النشر: 5202 /6/30

تاريخ القبول: 5202/6/9

∇ تاريخ التقديم : 5202/4/31

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق usupervision@moheer.gov.iq

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
| Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Economic development represents a factor of security as it provides any society with the material foundation that prevents its continued underdevelopment and economic and political dependency. Without sound development that meets the economic, social, and political needs of the community, it is impossible to talk about the availability of stable national security. On this basis, one of the main objectives of the economic structure in Iraq is to work on the advancement of economic institutions and to achieve sustainable development that ensures Iraq's security and political stability. A democratic economic structure has an important and influential incentive in achieving national security in Iraq, as it is not only related to the economic level but also serves as a fundamental factor in building balance among social classes, as well as achieving human development. The direct connection to national security is highlighted through economic security and the sustainability of resources, which are fundamental components of national security .

Keywords: structure, economic, democratic, national security, Iraq.

المقدمة :

ترتبط البنية الاقتصادية بشكل عام بارتباط وثيق بالسياسة العامة لأي دولة، ومن ثم ترتبط أيضاً في عملية (الديمقراطية). إذ تشكل التنمية الاقتصادية مساراً تاريخياً في البلدان التي تتجه نحو الديمقراطية، أن عناصر البنية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في تحديد الوزن السياسي للدولة، لما لها من تأثير مباشر في تحديد قوة الدولة وسياساتها لذلك فلها دور محوري وحاسم في بناء الأمم ورفقي المجتمعات، فأغلب الشعوب التي تشتمل على نظاماً ديمقراطياً متطوراً نجدها قد سبقته بنظام اقتصادي، ومن جهة أخرى أن الدول التي لها خطط واستراتيجيات تعنى بالأمن الوطني قادرة على ان تتبنى خططاً لبناء الاستقرار وترصين البناء الاجتماعي، ومن بين من هذه الخطط تلك المتعلقة بتأمين الأمن الغذائي والأمن الصحي والمجتمعي كأولوية أساسية ومنهجية لبناء مجتمع آمن ومستقر ومتطور، ويقدر تعلق الأمر بالعراق فإن الوضع الأمني فيه قد مرّ بسلسلة من الضعف والوهن بعد عام 2003 نتيجة للصراع داخلياً لأسباب عدة أهمها ضعف البنية الاقتصادية، وما نجم عنها من أزمات هيكلية وإنتاجية، فأفقدت تلك الآثار قوة الدولة العراقية، وهو بناء اقتصاد إنتاجي من جهة وتهديم ما تبقى من بنية تحتية، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع الأمن الوطني في العراق.

أهمية البحث : تتبع أهمية البحث في تناوله موضوعاً يعد من المواضيع ذات التأثير المباشر على مختلف المجالات، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية إلا من خلال ترسيخ واستقرار الأمن الوطني. **إشكالية البحث :** تتمثل مشكلة البحث في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين البنية الاقتصادية والأمن الوطني في العراق، إذ انها من الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية سواء كانت على مستوى

السياسة او الاقتصاد، لقد برزت هذه المشكلة في شكل طابع جدلي يتعلق بمسألة الاولوية، هل التنمية الاقتصادية هي التي تقود الى الديمقراطية ام الديمقراطية هي التي تقود الى التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن نتائجها تقود الى تعزيز وترسيخ الامن الوطني، فالدراسة تسعى للاجابة على التساؤل الاتي:
الى اي مدى يمكن للبنية الاقتصادية الديمقراطية ان تساهم في عملية استقرار الامن الوطني في العراق؟
وهناك تساؤلات فرعية اخرى للدراسة :

- ماهية طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والبنية الاقتصادية.

- ماهي مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق؟

- ماهي طبيعة التفاعل بين السياق الاقتصادي والسياسي في العراق؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن هناك ترابط وثيق بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني، فمحاولة تحقيق وترسيخ الأمن سينعكس إيجاباً على البنية الاقتصادية والعكس صحيح.
منهجية البحث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة واقع البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني بالاستعانة بالمصادر العربية والبيانات والإحصائيات.

هيكلية البحث :

لتحقيق غايات وأهداف البحث وفي ضوء الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور:

أولاً: مفهوم البنية الاقتصادية الديمقراطية.

ثانياً: العلاقة بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني.

ثالثاً: البنية الاقتصادية الديمقراطية وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

أولاً / مفهوم البنية الاقتصادية الديمقراطية

تعد البنية الاقتصادية من المفاهيم التي حازت على اهتمام العلماء والباحثين الاقتصاديين، لأنها من المفاهيم التي تسعى اليها الدول المختلفة سواء كانت هذه الدول نامية أم متقدمة.

أما ما يتعلق بالبنية الاقتصادية الديمقراطية فهناك ثمة ارتباط بين الاقتصاد وبين الديمقراطية، فقد أشار (سيمون ليبست) الى علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، بأن التنمية الديمقراطية عامل تفسيري ضمن إطار المدخل التحديثي لعملية التحول الديمقراطي، وأشار (بارنغتون مور) بأن التنمية الاقتصادية تشكل مسار تاريخي تتخذه البلدان باتجاه الديمقراطية الليبرالية، وأيضاً أشار (روستور) بأن التنمية تمثل الدافع لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية (جبر، 2017، ص125). ويمكن النظر الى أن البنية الاقتصادية هي نظام يتكون من مجموعة مترابطة من الوحدات التي تؤدي

عملاً اقتصادياً، كأن يكون في صورة صناعة، أو سلعة، أو تقديم خدمات، أو إنتاج سلعة معينة، وبحكم العلاقة بين هذه الوحدات توجد مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعى الى تحقيق منافع سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين، إذ تنحصر اهتمامات البنية الاقتصادية في تصوير الواقع المعاشي، وتنصب مهمة هذه السياسة في تحقيق قدر مستطاع من الإنتاج المادي للوصول بالرفاهية الى مستوى مقبول (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1991، ص23). الأمر الذي ينعكس على إيجاد مناخ ملائم لحضور الأمن والاستقرار، أما إذا حدث عكس ذلك، أي (عدم الاستقرار الاقتصادي) فيعد ذلك خلل في عمل هذا النظام، بما يؤدي الى تقلبات في حجم الإنتاج وانخفاض مستوى الدخل والأسعار، وينشأ عن ذلك مصاعب ونتائج عكسية ذات تأثير على النشاط الاقتصادي للأفراد، لذلك فإن إطلاق حرية النشاط الاقتصادي للفرد يساعد على زيادة الإنتاج بسبب المنافسة بين الأفراد من جهة، وسعي هؤلاء الأفراد الى الابتكار ومضاعفة الجهود تحقيقاً لأكبر قدر من المصالح العامة من جهة أخرى، وقد جاء الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره المجلس الاتحادي الدولي في دورته (161) بالقاهرة في أيلول 1997، وفي الفقرة (20) منه ما نصه (تزدهر العملية الديمقراطية في البنية الاقتصادية المؤاتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على أشباع الحاجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية (المعهد الدولي لحقوق الإنسان، 2005، ص40). فالخيار الديمقراطي يظهر أن حرية العلاقات الاقتصادية هي شرط لتحرر الفرد نفسه، وللحرية السياسية، ومن هذا الربط بين السوق والحرية الشخصية ستستمد الديمقراطية قوتها التاريخية. وتستقر كإطار تاريخي لممارسته السلطة من الطبقة الجديدة التي حلت محل الطبقة التقليدية (جبر، 2017، ص126)، وعليه فإن البنية الاقتصادية الديمقراطية تعني: هي مجمل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي ترتبط بحريات العمل الاقتصادية، أو بالحريات الاقتصادية الفردية بما يحقق مصالح الطبقات، وتشمل هذه الحريات، حق الملكية، وحق تراكم رأس المال، وحرية الإنتاج - عن طريق تدخل الدولة لتنظيم السوق، وتصحيح ما ينجم عن أدائه من أخطاء وتهيئة الخدمات الاجتماعية (جبر، 2017، ص125).

لذلك فالتنمية الاقتصادية بصورة عامة هي العامل الأساس للحياة السياسية والاجتماعية، ففي الواقع أن النظام السياسي والبنيات الاقتصادية المحققة للعدالة تعد العنصر الأساس للتنمية الاقتصادية، فالمتغيرين (النظام السياسي والبنية الاقتصادية) كلاهما يتأثر ويؤثر ببعضهما، فالبنية الاقتصادية تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، كونها تعد ضماناً للاحتياجات الضرورية للمواطن، وإضافتها الشرعية للنظام سياسي نتيجة قبول سياساته الاقتصادية، بينما إذا غابت تلك العلاقة سيؤدي الى خلق نوع من التوترات داخل الدولة، وتهديد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً / العلاقة بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني

تستند هذه العلاقة الى فرضية مفادها: كلما كانت الدولة أكثر ثروة (قدرات وإمكانيات اقتصادية) كلما أزدادت فرص بناء الديمقراطية، ومن ثم توافر الأمن الوطني، ولكي يكون هذا الافتراض أقرب الى الصحة، هناك ثمة معايير للدولة التي تصنف الى حد ما أنها ديمقراطية، وهذه المعايير هي:

1- الثروة

2- التعليم.

وهما من المتغيرات المؤثرة في تحقيق الأمن الوطني وسيتم التطرق لهما بمزيد من التفصيل لما لها من صلة بموضوع البحث.

وتعد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني علاقة تبادلية (تأثير ومتأثر) حيث لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية اقتصادية، ولا يمكن أن تكون هناك مشاريع تنموية بوجود صراعات ونزاعات وحروب، ولا أمن مستقر وراسخ في ظل غياب تنمية تلبى حاجات ومطالب أفراد المجتمع وترفع من مستوى معيشتهم، فالأمن والبنية الاقتصادية متغيران متلازمان، فالأمن عامل مؤثر وأساسي للبناء الاقتصادي وبغيابه لا يمكن تأسيس اقتصاد قوي ومزدهر، أما الاقتصاد الذي ينمو نسب جيدة ويوفر فرص عمل للمجتمع يعد وسيلة ناجعة للحفاظ على الاستقرار وحافزاً لترسيخ الأمن الوطني (الصمادي، والعودات، 2009، ص126).

ويعد (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي في فترة الستينيات من القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والاقتصاد حيث تناول في كتابه (جوهر الأمن) الصادر عام 1968 هذه العلاقة بشكل واضح إذ يرى ((أن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا مكان للحديث عن الأمن)) حيث يرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لفسح المجال والفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية فاعلة وحقيقية لتشمل جميع المجالات وبخاصة المجال الاقتصادي سواء كان ذلك على صعيد الحاضر أو المستقبل (عبد الله، 2014، ص45).

وبالعودة الى المعيارين اللذين سبق ذكرهما المتعلقين بتصنيف الدولة على أنها ديمقراطية وهما :

1- الثروة :

هي إحدى المقاييس التي ترتبط بالتنمية ومن ثم علاقتها بالديمقراطية و تعني في ما تعنيه بالدخل الفردي لأنها - أي الثروة - تلعب دوراً كبيراً في ظهور التباين الطبقي (غنى / فقر) وتأثيرها على نجاح أو توافر الديمقراطية ومن ثم الأمن الوطني ويمكن تحليل ذلك من خلال (جبر، 2017، ص126):

أ - السلطة. ب - الفرد.

أ - السلطة :

تختلف وتتباين الأنظمة السياسية باستخدام أو استغلال سلطاتها، بشأن الموارد الاقتصادية، فالفساد والهيمنة على السلطة مثلاً يؤثر على الديمقراطيات المستقرة أو الفتية الناشئة، لما تمثله من مخاطر على البنية السياسية والاجتماعية، سيما عندما تتحدد السياسة وفقاً للمصالح الخاصة، وليس العامة، لذلك فإن لم يتم توزيع الثروة بصورة عادلة، زاد من فرص الصراع، فإذا كان أفراد المجتمع غير متساوون في الموارد السياسية، فتكون المساواة السياسية مستحيلة التحقيق، الأمر الذي يؤدي الى تملك (أقلية) من الأغنياء (أصحاب الثروات) الموارد السياسية، وسيطرون على أغلبية المواطنين (المؤسسة الدولية للديمقراطية، 2017، ص27). فكلما قلَّ اهتمام الدولة بتوزيع الموارد السياسية والاقتصادية انعكس ذلك على أفراد المجتمع، الأمر الذي يزيد من فرص الصراع والفقر وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويزيد من احتمالية اللجوء الى العنف ضد السلطة، ومن ثم تعرض الأمن الوطني للخطر، فالديمقراطية تتطلب في علاقتها بالاقتصاد توفير الحرية الاقتصادية، لأن سوء التوزيع والفوارق الطبقيّة تقلل من تكافؤ الفرص، مما يؤدي الى الاستقطاب الاجتماعي، وتقليص الوسط المعتدل الحيوي للمجتمعات، كما يحرف الصوت السياسي والتمثيل السياسي نحو أصحاب الموارد والسلطة، ويؤدي ذلك الى توليد وإدامة وضع تتمتع فيه النخب بنفوذ واسع على السياسات وعمليات صنع القرار ولذلك فكلما يشعر أفراد المجتمع بقدرة النظام السياسي على التفاعل معهم والقيام بتوفير احتياجاتهم زاد من فرص واستقرار المواطن والمجتمع والدولة أيضاً الأمر الذي ينعكس على توافر الأمن بحسبان أن التنمية تنشد تنمية الإنسان على المستويات كافة. ومن شأن ذلك تقليل احتمالات اللجوء الى الصراع أو العنف في المجتمع مادامت حقوقه وحياته مُصانة، فضلاً عن أنها بواعث اطمئنان للمواطن وولائه للنظام السياسي، ومن ثم أرساء أسس الشرعية السياسية للنظام السياسي، وبذلك يتحقق أمن المواطن والنظام والمجتمع معاً (رشيد، 1997، ص116).

ب - الفرد:

أن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي الى وقوع الإنسان على خط الفقر، أو دونه إذا لم يجد قوتاً أو عملاً، أو عدم توزيع للثروة بشكل عادل، فالأفراد لهم حاجات أساسية يسعون الى تحقيقها من أجل عيش آمن، وفقدان أحد الحاجات الأساسية للفرد، مثل: الدخل الفردي أو الوظيفة سيؤدي الى انحراف الأفراد في سبيل الوصول الى تحقيق غاياتهم، وأيضاً من الممكن أن يؤدي حرمان غالبية أفراد المجتمع من أدنى قدر من التعليم ويجعل البحث عن القوت وتأمين ضرورات الحياة المادية شغلهم الشاغل، لذلك يجب على الدولة أن توفر المتطلبات والحاجاته الأساسية لمواطنيها لغرض الوصول على مجتمع أكثر انسجاماً وأمناً.

يتأثر أفراد المجتمع بالوضع الاقتصادي، فتمو الاقتصاد يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في تحسين مستوى دخل الفرد، بينما العكس من ذلك فإن الركود غالباً ما يصاحبه تدهور في مستوى دخل الأفراد ومعيشتهم، لذلك فإن واقع الاقتصاد بشكله العام يؤثر تأثيراً مباشراً على حياة أفراد المجتمع ولعل ذلك ما دفع الاقتصادي الأمريكي ((آرثر أوكون)) الى إطلاق ما أسماه ((مؤشر البؤس)) في الستينيات في فترة حكم الرئيس الأمريكي (جونسون) بهدف قياس ما يمر به أفراد المجتمع اقتصادياً ومعرفة ما إذا كانوا في حالة اقتصادية جيدة أم بائسة.

2 - التعليم :

يعد التعليم المحرك الأساس للنمو الاقتصادي وأن استثمارات البلدان في حقل التعليم تؤتي ثمارها على نحو وافر، سواء كان على مستوى الفرد بازياد دخله وتحسين مستوى معيشته، أم على مستوى الدولة بزيادة ناتجها القومي الإجمالي وتعزيز مكانتها الاقتصادية، فضلاً عن ذلك فالتعليم يساهم في ارتفاع كفاءة العاملين وزيادة فرص التوظيف، مما يؤدي ذلك الى دفع عجلة الواقع الاقتصادي للإمام، ولذلك نرى أن الدول التي تهتم اهتماماً كبيراً بالتعليم تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، ويعد التعليم أحد المؤثرات التي ترتبط بمؤشرات التنمية والاقتصاد بشكل عام، كذلك ترتبط كمؤشر بدمقرطة المجتمع، بمعنى أن ثمة علاقة بين التعليم والديمقراطية، فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما ساحت الفرصة لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم تحقيق الأمن الوطني، لأن التعليم متغير مهم في زيادة رغبة المواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، وتبني الفرد آراء سياسية وثقافية مختلفة حيال الكثير من القضايا السياسية والمجتمعية والثقافية والفكرية، إذ يتاح للفرد / المواطن، والمتعلم والمتقف فرصة أدراك حقوقه السياسية وحياته، وهذا لا يتم بدون توافر مستوى معاشي جيد وكافي الذي يدفعه الى الاهتمام بثقافة المجتمع (جبر، 2017، ص131).

وتعد الديمقراطية واحدة من القيم الأساسية لكونها تحمي المواطنين وتضمن لهم حقوقهم الأساسية (تعريف الأمم المتحدة للديمقراطية، <http://www.un.org/globalissues/democracy>).

فالديمقراطية لا ترتبط بالواقع السياسي فحسب وإنما تعني في البداية شكلاً من أشكال الحكم الذي يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأيضاً هي قيمة تبرز من خلال أفعال الإنسان وسلوكه، وتحوي معاني الاعتراف بالاختلاف، مثل اختلاف الثقافات والآراء والاختلاف بين الأديان (كلبوسي، التعليم والديمقراطية - الإصلاح المنشودة، <http://anfasse.org/index.php>).

فالعالم عند المفكر الأمريكي (صاموئيل هنتنغتون) مر بثلاث أمواج من الديمقراطية كان آخرها ما بين الاعوام (1974 و2005) حين ازداد عدد الدول الديمقراطية في العالم بشكل كبير، وكان لانتشار الديمقراطية أسباب متعددة من بينها انتشار القيم التي تنادي بها الديمقراطية ومنها التطور الصناعي والاقتصادي والاجتماعي، وهناك أسباب أخرى لايزال الباحثون يستكشفونها أملاً في إيجاد وصفة ناجعة

يتم تقديمها الى الدول والشعوب التي تتطلع الى الديمقراطية (Huntington, 1991, p.122). إن انتشار الديمقراطية في العديد من دول العالم لم تشجع أو تؤدي الى تبني دول العالم العربي والشرق الأوسط فكرة الديمقراطية ولم تتأثر بأمواج الديمقراطية، بل العكس من ذلك بدأ أن هذه الدول تتجه نحو المزيد من التسلط والاضطهاد وغياب الحريات وحقوق الإنسان وتوطيد نظم الحكم الأوتوقراطي والفاشي (Heydemann, wpgradin Authoritarianism in the Arab world www.brookings.edu.).

وبهذا الوصف يعد التعليم من أهم الطرق والوسائل التي تساهم في بناء المنظومة القيمية والسلوكية التي تميز مجتمعاً عن آخر فالتعليم ليس فقط منهج وليس مجرد أسلوب تلقين ونقل المعلومات وإنما مناهج حياة شامل يرتبط بحياة الإنسان منذ أن يولد ولحد مماته، أما ما يتعلق بالديمقراطية فهي أيضاً ليست مجرد نظام حكم وليست عملية انتخابات، وإنما أيضاً نظام حياة متكامل، ترتبط بكل مكونات حياة أفراد المجتمع، وهنا تلقي الديمقراطية بالتعليم، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فالتعليم يعزز ويرسخ القيم الديمقراطية في المجتمع من خلال التسامح وحرية الرأي والتعددية السياسية، والاحترام وحرية الإنسان وكرامته، وبروز قدراته الإبداعية. إلا أن العكس من ذلك يمكن أن يقوم التعليم بدور سلبي في دعم معارضة وإجهاض القيم الديمقراطية من خلال تعزيز قيم وثقافة الأبوية والرعية، ودعم أنظمة الحكم الفردي والدكتاتوري وغرس قيم المواطنة المعارضة السلبية، وتقزيم حقوق المواطنة وتحويل المواطن الى مجرد سلعة استهلاكية غير قادرة الى الإبداع والإنتاج ومسايرة التقدم. وهنا لا بد من المقارنة بين التعليم في الدول التي تؤمن بمبادئ حكم ديمقراطية وبين دولاً أخرى تسودها أنظمة حكم غير ديمقراطية. ففي النظم التعليمية في الدول ذات الحكم الديمقراطي. يتضح أن هناك فوارق في طريقة وإسلوب التعليم، ودور الحكومة يكون الداعم فقط وليس المتحكم أو المتدخل، فهناك المبادرات المتعلقة في دعم التعليم والبحث العلمي، وتوفير كل الإمكانيات المادية بنجاح التعليم كالمكتبات والنشر والترجمة، فضلاً عن ذلك والأهم هو القيم التي يتم التركيز عليها والتي تعد ركيزة مهمة ومقياساً لنجاح التعليم، إضافة الى الدور الذي يلعبه التعليم في ترسيخ مفهوم المواطنة والقدرة على التفكير والنقد والمحاسبة والمساءلة كالمركز لأي نظام سياسي ديمقراطي قوي، يتمثل بالنظام التعليمي الناجح والقوي، فالعلاقة تكون واضحة بين نظام الحكم والنظام والتعليمي وإذا ما أردنا أن نعرف طبيعة نظام الحكم، يتحتم علينا أن ننظر الى طبيعة نظام التعليم السائد فيه.

أما في أنظمة الحكم غير الديمقراطية (الحكم الشمولي أو الدكتاتوري) فنجد هناك احتكاراً وتدخلات واضحة في أنظمة التعليم ومناهجها، فضلاً عن التراجع الواضح في مخصصات البحث العلمي، وهجرة العلماء والمتقنين وتدني مستوى البحث العلمي وقلة عدد المراكز البحثية حتى وأن وجدت فدورها هامشياً تجميلاً. وليس لها دوراً في رسم وترشيد السياسات والقرارات، فضلاً عن ذلك ففي هذه الأنظمة تتعزز ثقافة الخوف والتردد.

وعلى هذا الأساس تستهدف التربية في المجتمع الديمقراطي تحقيق القيم والمبادئ والأفكار التي يتضمنها الإطار الديمقراطي للمجتمع عن طريق غرسها في [ذهنية] الأفراد وتشكيل اتجاهاتها وتكوين سلوكها على أساسها، وعن طريق تهيئة المواقف التربوية والتعليمية [الهادفة] لضمان هذا التشكيل (أحمد، 2007، ص5). أن النظام السياسي الديمقراطي يتطلب وجود عدد كبير من السياسيين ذوي الكفاية والدرجة والثقافة السياسية، ولا يمكن أن يتوفر ذلك إلا في البلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والثقافة، أما في البلدان الفقيرة فتفتقر إلى المؤسسات التعليمية والثقافية، ولا يمكنها من أن تصل إلى درجة من المشاركة السياسية بأسلوب ديمقراطية إلا برفع مستوى وعي الأفراد عن طريق التربية والتعليم والثقافة، ويقضي ذلك توفر مستوى اقتصادي متقدم يهيء مؤسسات تربوية وتعليمية كالجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر (الأسود، 1990، ص87).

أن الأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي، فمن دونه - أي الأمن - لا يمكن تأسيس اقتصاد ناجح، في حين أن الاقتصاد إذا نجح في تحقيق فوائد ملموسة فإنه يعد ذلك وسيلة للحفاظ على الأمن وتعزيزه وتقويته، من هنا فإن العلاقة بين الأمن والاقتصاد تعد علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما، ولا يمكن لاحدهما البقاء دون الآخر.

ثالثاً /البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003

إن للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الوطني من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع والمؤسسات العامة للدولة، فقلة المصادر الطبيعية والمادية للدولة تعد من المتغيرات المؤثرة التي تؤدي إلى الضعف في قوتها، وتجعل من أمن الدولة الوطني والقومي عرضة للتهديد (الحسناوي، 2019، ص88). وبالعكس من ذلك فإن توافر المصادر المادية للدولة تعد من المتغيرات التي تقضي إلى قوة الدولة سياسياً واقتصادياً ومن ثم تبعد خطر الأمن أو التهديد سواءً من خارج الدولة أو من داخلها.

وباستقراء الواقع الاقتصادي العراقي، نجد تأثير الواقع الاقتصادي بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود سابقة، وأن بدأ هذا واضحاً مع دخول النظام السياسي السابق حربه مع إيران في الاعتماد على مورد واحد (وهو النفط) وتبعية الاقتصاد من ثم إلى الخارج، غير أن المفارقة الأكبر هي أن منذ احتياج النظام السابق للكويت، ظهرت حاجة للأمن الاقتصادي الوطني، فقد أدى فرض العقوبات الاقتصادية إلى التأثير في نواحي الحياة كافة، إذ بدأت مرحلة من العسر الاقتصادي منذ عام 1990 إلى عام 2003 إذ اتسمت هذه المرحلة بمحاولة الدولة الاعتماد على الإيرادات المحلية، أن هذه المشكلات تقامت بعد التغيير السياسي عام 2003، حيث اعتمد على عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي، لكن هذه السياسات لم تكن موقفه في أحداث أية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية، بل حصل تراجع في المجال السلعي والخدمي، وذهبت التخصيصات المالية من دون أن تحقق الأهداف

المطلوبة، مما زاد من تفاقم الوضع الخدمي والمعيشي لشريحة واسعة في المجتمع، على الرغم من ان العراق يمثل المرتبة الخامسة بأكبر احتياطي للنفط في العالم في العام 2021، إذ يبلغ احتياطي النفط ما يناهز (145,2) مليار برميل (العراق خامس احتياطي للنفط في العالم، 2021، <http://shafal.com/at>).

الا أنه في ذات الوقت يعاني من تهالك البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفساد الإداري والمالي وعدم وضوح الرؤية حول توزيع الثروات، وهو ما جعل هذه الموارد الاقتصادية الكبيرة سبباً في اختلاف الفرقاء السياسيين حول طريقة إدارتها والاستفادة منها للنهوض بالمجتمع العراقي الجديد، وأرساء قواعد الدولة القانونية المنشودة لينعكس بدوره على الجانب الأمني فيؤد أزمه أمنية تتفاقم يوماً بعد يوم في الوقت الذي يفترض أن يكون العامل الاقتصادي سبباً في تقليص فجوة الخلافات وحجر الزاوية لأقامة دولة تنعم بالأمن والأمان (حمد، 2015، ص284).

واتساقاً مع اتجاه هذا الموضوع سنتناقش مدى تأثير العوامل الاقتصادية في الوضع الأمني العراقي من خلال العناصر الآتية:

1- السلطة

منذ عام 1968، أكدت الأحداث بأن النظام السياسي السابق قد صرف انتباه الشعب العراقي الى اتخاذ قرارات سياسية مهلكة بتوريط العراق وشعبه في حروب دموية مع الجارتين (إيران طيلة ثماني سنوات) ثم (غزو الكويت) تحت حجج واهية بدلاً من القيام بالنهوض بتنميته، فعمد النظام السياسي على صرف انتباه الشعب العراقي الى وجود خطر متربص سياسياً واقتصادياً خلف الحدود، فضاعت فرصة للتنمية وأهدرت قضية الوحدة الوطنية (جبر، 2018، ص105).

أما بعد عام 2003 فقد شهد العراق مرحلة انعطاف سياسي على مستوى طبيعة النظام السياسي الذي تبني البرلمانية والنيابية والتعددية والديمقراطية والاتحادية (حسب المادة 1/ من الدستور عام 2005) فمن الطبيعي سيفرز حالة جديدة والعلاقات ما بين النظام السياسي والمجتمع العراقي قوامها تقديم الخدمات العامة، فإذا كانت السياسات العامة تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فإنها ستقضي الى توافر الأمن الوطني، لأن عملية الاستقرار لا تتم بدون توافر الأمن (جب، 2003، ص90-91).

إذاً هنا يبرز السؤال التالي، هل أن السياسات العامة التي اتخذتها السلطة العراقية بعد عام 2003 قادت الى التأثير في عملية توافر الأمن الوطني العراقي ؟ وسنحاول الاجابة عن هذا السؤال بما يلي: أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 اعتمدت على سياسات وبرامج اقتصادية لم تكن موفقة في أحداث أية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية، بل حصل تراجع في المجال الخدمي والسلمي بسبب عدم امتلاكها رؤية واضحة حول الأهداف الاقتصادية للعراق بعد عام 2003. وقد يعزى

ذلك الى عدم وجود تصورات واقعية ومنهجية واضحة لدى الحكومة، فعدم الإشارة الى الفلسفة الاقتصادية المطلوبة في توجيه الموارد الاقتصادية بالدستور أدى الى غياب المرجعية الدستورية للسياسات والبرامج التي تعتمدها الدولة، وهذا ما نجده من تناقض في كثير من القوانين والتعليمات كما هو الحال في قوانين (الاستثمار والشركات والضريبة) لأن هناك تناقضات وتقاطعات بين تلك القوانين على الرغم من أنها تنظم نشاطاً اقتصادياً محدداً، وهو الاستثمار، وقد كان التوجه العام والمعلن من قبل العديد من السياسيين هو تحجيم دور القطاع العام (الدولة) في مجال الإنتاج والتوزيع، وحصرتها فقط في تقديم بعض الخدمات، ونجد ذلك أن الدولة قامت بتضخيم ملاكها الوظيفي على حساب الإنتاج والتوزيع وما لحق المؤسسات الحكومية الأخرى من نهب وتخريب، فضلاً عن الفساد المالي والإداري، الأمر الذي أدى فراغ أمني وتبعها شيوع ممارسات سلبية كرد فعل إزاء السياسات السابقة واللاحقة، فأدت الى اتساع ظاهرة البطالة - وارتفاع نسبة الفقر، فانعكست بدورها على مستوى الدخل المعيشي للفرد العراقي في ظل زيادة السكان وتردي الخدمات الصحية والطبية التي ألفت بآثارها على المواليد الجدد وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمومة (جبر، 2003، ص97)، (مهدي، 2020، ص125-126).

لقد تعرض المجتمع العراقي بعد عام 2003 الى أزمات متعاقبة استهدفت رأس ماله الاجتماعي وموارده ومؤسساته وبيات الجميع خاصة بعد عام 2014 يعيش في بيئة محفوفة بالمخاطر سيما بعد نشاط العصابات الإرهابية والاستيلاء على بعض المحافظات العراقية والتي سببت آثاراً سلبية على بنية المجتمع العراقي مما أدى الى تردي الأوضاع الأمنية، فانعكس على الجانب التعليمي والثقافي والتربوي. فضلاً عن الخسائر البشرية والممتلكات العامة والخاصة، وادت هذه الظواهر الى فقدان الأمن الاجتماعي خاصة، والأمن الوطني عامة، ومن ثم غياب الأمن الوطني في العراق (صالح، 2017، ص37).

2- الدخل الفردي

إن الفقر يكون مصحوباً في الغالب بمستويات عالية من الأمية، وهو يؤثر على التعليم بشكل خاص والثقافة بشكل عام، الأمر الذي يضعف من ثم الوعي السياسي، والوعي الديمقراطي، لأن الديمقراطية تتجسد في المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية تتطلب قدراً من الوعي والمستوى الناضج من التعليم وفي السياسة، وخلاف ذلك يفضي غالباً الى نشوء بؤر التخلف والعنف والجريمة، فوفرة الموارد المالية والثروات وتوزيعها بشكل عادل وتوافر العناصر البشرية اللازمة للقيام بنشاط اقتصادي سيؤدي الى عدم التفاوت بين الطبقات والى الاكتفاء الذاتي للدولة، وتبعدها عن مبدأ الاعتمادية، فالدولة التي تقل مصادرها ومواردها المالية تعد من عوامل ضعف الدولة، ومن ثم مقدمة لضعف الأمن الوطني، وعكس ذلك يعد قوة للدولة، ومن ثم توافر فرص للأمن الوطني (زهير، وحسين، 2016، ص177).

أن تسريح الموظفين في وزارات (الداخلية والدفاع والإعلام وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى) كان له تأثير في انخفاض مستوى الدخل الفردي، فلجأ قسم كبير من هؤلاء الموظفين الى اتخاذ مواقف غير

متماهية مع المشروع السياسي الجديد في العراق، الأمر الذي جعل قسم منهم يشكلون تهديداً للأمن الوطني، عبر انضمام البعض الى عصابات الجريمة وعصابات (تكفيرية مسلحة) فضلاً عن زيادة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن اعتماد العراق على مصدر واحد رئيسي من الاقتصاد (النفط) يهدد عملية بناء الدولة ويهدد السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب تقلبات الأسواق العالمية (حمود، 2017، ص25). إضافة الى ذلك حصول تشوهات في النشاط الاقتصادي، والخلل في إدارة الموارد وفي تقاوم مشكلة البطالة وزيادة نسبة الفقر والحرمان، فوجود أكثر من (4) مليون عراقي تحت خط الفقر يشكل تهديداً أمنياً في بنية المجتمع العراقي (أحمد، 2019، ص228). وكذلك تذبذب مستوى الدخل الفردي للمواطن العراقي (موقع ميادين : البنك الدولي يكشف عن انخفاض بالدخل العراقي : <http://www.almayadeen>).

أن هذه القديرات والتحليلات تدل على عدم كفاية هذه الدخول لمتطلبات المعيشة، إذا ما حسبنا أن (30%) لا يكون سكاناً، فضلاً عن ضعف متطلبات الصحة والتعليم، أن هذه المؤشرات تدل على إمكانية الجنوح نحو أعمال العنف والسرقة والجريمة وغيرها من مؤشرات الإخلال بالأمن الوطني العراقي. أن المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها، لذا فإن الانخفاض في الناتج المحلي يؤثر على مستوى التشغيل في الاقتصاد، وهذا الانخفاض يؤدي الى ارتفاع الفقر والبطالة، ومن ثم التراجع في مستوى المعيشة الاقتصادية للمواطن العراقي الأمر الذي يهدد عملية توفير فرص للأمن الوطني العراقي.

3- التعليم

يعد التعليم أحد المؤشرات التي ترتبط بدمقرطة المجتمع، بمعنى أنه ثمة علاقة بين التعليم والديمقراطية فكلما ارتفع مستوى التعليم كلما سنحت الفرصة لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم تحقيق الأمن بصورة عامة والأمن الوطني بصورة خاصة، لأن التعليم متغير مهم في زيادة رغبة الفرد بالمشاركة السياسية في العملية السياسية، وتبني القضايا المختلفة إذ يتاح للفرد، المواطن، المتعلم، المثقف فرصة إدراك حقوقه السياسية وحياته، وهذا لا يتم إلا بتوافر مستوى معاشي جيد مكافي الذي يدفعه الى الاهتمام بالثقافة العامة وخصوصاً الثقافة السياسية، فتعزيز المؤسسة الأمنية منوط بتعزيز دور المؤسسة التربوية والتعليمية، وما يحتاجه من مختبرات ومناهج ومواد علمية ترتبط بحاجة المجتمع والأفراد، ومنها الجانب الأمني وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين، لأن من مهام المؤسسات التربوية والتعليمية إعداد أدوات التربية الوطنية والبنية الاجتماعية والسياسية، لأنها الأكثر تأثيراً وأهمية في بناء الدولة والمجتمع والمواطن، بشكل عام والأمن الوطني بشكل خاص.

ويعتبر التعليم الركيزة الأساسية في بناء المجتمع ويعد أداة مهمة في تنمية الفرد، عبر المؤهلات التي تؤدي الى رفع قدراته الانتاجية وتوفير فرص العمل وتزيد من مساهماته الاقتصادية في زيارة الانتاج المحلي.

لقد عانى العراق من مشكلات عديدة تعرضت لها المؤسسة التعليمية والثقافية ولا بد من ان يكون الجانب التعليمي ذات اهمية ومنها على وجه الخصوص تعليم الأناث، ومازاد من مشكلة التعليم هو تسييس هذا القطاع مما أثر بشكل واضح على عناصره الأساسية وهذا ما اشار اليه البنك الدولي (الأمم المتحدة والبنك الدولي : التقديرات المشتركة لأعمار العراق، 2003، ص19).

وبقدر تعلق الأمر بهذا الجانب فالعراق، من الدول التي لم تلبى الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم المتفق عليه الذي دعا الدول الى تخصيص ما لا يقل عن (15 - 20%) من إجمالي الانفاق على التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ووفقاً لدراسات منظمة (اليونسيف) والبنك الدولي وبحسب معدلات الالتحاق بالمدارس، من المتوقع أن يتمكن الطفل العراقي من أكمال (6,9) سنوات فقط من التعليم المدرسي مقارنة ب(11,3) سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتفيد الدراسات الى أن (13%) من الاطفال الذين يتراوح أعمارهم إن (4,3) سنوات يمضون على مسار سليم في اكتساب مهارات القراءة والكتابة. أن نتيجة هذا الانحدار والفشل هو خروج العراق خارج تصنيف جودة التعليم (مؤشر دافوس لجودة التعليم) لعام 2021 والذي ضم (180) دولة (النصراوي : التعليم في العراق (تحويل الأزمة الى فرصة) (http://business.uokerrsalaiied.iq/).

إضافة الى أسباب أخرى منها ان وزارتي التربية والتعليم العالي لم تستفد من تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم والتربية، فضلاً عن انتشار الجامعات الأهلية غير الرصينة وتفشي ظاهرة منح الشهادات الجامعية بسهولة، وتهالك الخدمات التربوية والبنية التحتية، ثم جاءت (كورونا) التي مثلت تهديداً لملايين الطلبة الذين اضطروا للانقطاع عن الدوام الأمر الذي أدى الى ضعف إمكانياتهم الدراسية (هادي، 2022، ص266-267). لقد واجه نظام التعليم في العراق العديد من المشاكل ومن الممكن التطرق لها بشكل مختصر وتحليل نقدي :

أ- المناهج التعليمية القديمة :

فالمناهج التعليمية في هذا البلد لا تلبى متطلبات العصر الحالي، باعتباره منهجاً قديماً وتقليدياً كونه يجعل من الطالب أن يحفظ حقائق وأرقام معينة دون أن يراعي حقيقة أن التعليم عبارة عن تنمية شاملة، فضلاً عن أنه ينصب تركيزه على الفردية في التعليم ولا يهتم بالجوانب النفسية التي لا يمكن تجاوزها في عملية التعليم والتعلم بالعمل والبحث والمعرفة العلمية والنقاش والتحليل والتفكير في المستقبل بل كان يركز على الحفظ والمواضيع النظرية.

ب- المتسربين من الدراسة :

يعد التسرب من الدراسة والرسوب من بين أهم الأسباب التي تؤدي الى الهدر الاقتصادي، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى تسرب الطلبة من الدراسة منها ضعف التحفيز أو البيئة المدرسية غير الجذابة، وكذلك ضعف الإمكانيات المادية للأسرة، وعدم تحديث المناهج وطرق التدريس المملة فضلاً

عن عمالة الأطفال والفقر التي تعد من بين أهم أسباب التسرب من المدرسة، كما تعود أسباب التسرب الى ضعف النظام التعليمي في المدارس الابتدائية والعجز عن تحقيق الأهداف التربوية، وكنتيجة الحروب وغياب الأمن التي أدت الى الهجرة القسرية وازدياد نسبة الأطفال اليتامى وفقدان الرعاية الأبوية.

ت - البنى التحتية المتهاكّة :

تعد المناطق الريفية والمناطق الفقيرة أكثر المناطق التي تعاني من تدهور الأبنية المدرسية التي تهدد صحة وحياة الطلبة، إذ يوجد في العراق على ما يزيد عن (15) ألف مدرسة ابتدائية إلا أن ما يقارب (35%) من هذه المدارس ليس لديها أبنية خاصة بها. ومن بين أكثر من (4) آلاف مدرسة متوسطة في العراق هناك (30%) منها ليس لديها مبنى خاص بها، وأكثر من ألفي مدرسة ثانوية هناك (30%) تقتصر الى المرافق العامة، وتعاني المناطق الريفية بشكل خاص من نقص حاد في المدارس والمدرسين والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات، وهناك فرق واسع فيما يتعلق بأعداد الصفوف بين الريف والمدنية، فقد يصل عدد الصفوف في المدارس في المدن الى (24) صفافاً دراسياً، بينما في المدارس الريفية قد لا يصل الى (6) صفوف فقط، وقد ساهمت هذه الفوارق في تقليص عدد الساعات الدراسية في المدارس العراقية. وقد أثرت هذه العوامل سلبياً على العملية التعليمية العراقية ومخرجاتها (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية : التعليم في العراق : الواقع والطموح، <https://www.rawabatcenter.com>).

أن مشكلات التربية لازالت قائمة في العراق وارتباطها بظروف أخرى كالدخل الفردي والسكن والأمن والحاجة الى العمل الإضافي لأعانة الأسرة، كلها متغيرات تسهم في زيادة المتسربين من الدراسة سواء في المرحلة المتوسطة أو الثانوية وحتى في المراحل الجامعية ، وأن هجرة آلاف العوائل من مناطق سكناهم في المحافظات الى أماكن أخرى الذين تعرضوا للهجمات الإرهابية (داعش) كان له أثره الواضح في عدم استطاعة التلاميذ من أكمل دراستهم في المرحلة الابتدائية ومن ثم قلة انتقالهم الى المتوسطة والإعدادية والجامعية.

أن للتعليم أثره في إشاعة الأخلاق الحسنة والآداب العامة. لأن انقطاع الطالب عن الدراسة في ظل غياب اكتسابهم قيم التعليم سيؤدي الى تبني أساليب العنف أو العنف المصاحب للجريمة، هذه المظاهر أحد أسبابها انخفاض الانفاق العام على التعليم والى سياسة التسبب والتساهل حيال القطاع التعليمي، فضلاً عن مظاهر الفساد الإداري والمالي، هذه الأمور وغيرها مرتبطة ببعضها الى حد كبير مما يشكل صور آنية ومستقبلية للإخلال بالأمن والأمن الوطني.

أن تأثير البنية الاقتصادية على الأمن الوطني العراقي تتطلب الإدارة الرشيدة والفعالة للموارد الطبيعية وفي مقدمتها مورد (النفط) والاستخدام العلمي والأمثل لهذا القطاع لا بد أن يكون مفتاحاً لانتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد على ما ينتجه العراق من النفط فقط الى اقتصاد متنوع

ومستدام، وهذا الاقتصاد المتنوع يحتاج الى الاستثمار الناجح في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل (الزراعة، والصناعة) التي توفر قاعدة ثابتة وصلبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ذات الوقت فإن الأمن الوطني ليس فقط يتمثل باقتصاد قوي، بل أيضاً يحتاج الى بنية متينة تساعد أفراد المجتمع وتدعم متطلباتهم اليومية كمشاريع الطرق والمواصلات والكهرباء، والمياه، فكل هذه المتطلبات تعد من المتطلبات الأساسية للاستقرار الاجتماعي وهذه المجالات ليس فقط تعزز من قدرة الدولة في تقديم الخدمات الأساسية بل تسهم في تحسين جودة الحياة وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتكون دعماً يحمي العراق من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن التغاضي عن الدور الذي تلعبه القوى العاملة في تحقيق التكامل بين تطور البنية الاقتصادية وتعزيز الأمن الوطني، فالعراق يمتلك ثروة بشرية كبيرة، ولتحقيق الاستفادة من ذلك لابد من تطوير النظام التعليمي الذي يواكب متطلبات الحياة العصرية للمجتمع العراقي، فالتعليم الذي يستند على المعايير الصحيحة يعد الأساس في بناء الجيل القادر على قيادة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فالاستثمار في التعليم والتدريب المهني يمكن أن يعزز قدرة أفراد المجتمع على المشاركة الفاعلة في سوق العمل ويقلل من معدلات البطالة والفقر بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من توافر الأمن الوطني.

الخاتمة :

يولي أي نظام سياسي أهمية رئيسية وكبيرة لقضية الأمن الوطني بغض النظر عن طبيعة ونوع النظام السياسي، غير أن الفرق يكمن في طبيعة وهدف وغاية الأمن في هذا النظام السياسي أو ذاك، فالأنظمة السياسية الدكتاتورية تهتم بأمن النظام السياسي كوسيلة (غائية) للنظام في سبيل استمراره لمدة زمنية طويلة في الحكم مستخدمة أساليب القمع وخنق الحريات والحقوق السياسية، أما في الأنظمة السياسية الديمقراطية فقد ارتبط الأمن منها بتنمية قدرات الإنسان والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وبقدر تعلق الأمن في العراق، فقد شهد تغيراً سياسياً تمثل في تحوله من نظام سياسي دكتاتوري الى ديمقراطي، وهذا الانعطاف السياسي قد أحدث تأثيراً في مجمل النشاطات ومنها النشاط الاقتصادي وتأثيره على الأمن الوطني في العراق، فالنشاط الاقتصادي العراقي اعتمد اعتماداً كلياً على مورد واحد وهو (النفط) دون الموارد الأخرى، فضلاً عن التشوهات الهيكلية والإنتاجية التي أحدثتها النظام السياسي السابق بفعل اقحام العراق بالحروب في المنطقة مما ضيع فرص النهوض بتنمية عراقية، هذه المؤشرات وغيرها وما لحق بالعراق من شيع الفساد الإداري والمالي قد أثر على طبيعة وهدف الأمن الوطني فيه، فقد رافق الأمن الوطني العراقي العديد من الانتهاكات الداخلية كادت أن تعرض المجتمع العراقي الى خطر التمزيق والتقسيم وضياع الثروة، ومن أبرزها سيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على بعض محافظات العراق، غير أن الاستعدادات الوطنية والروح الوطنية قد حالت دون امتدادها والقضاء عليها

وفي خضم هذه التحديات يبقى العامل الأساس والأهم هو الإرادة السياسية لتحقيق التغيير المنشود، إذ تقع على عاتق الحكومة العراقية أن تتبنى سياسات عامة متكاملة تركز على التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة، وتستند في ذلك على التخطيط العلمي والتنفيذ الفعال والمراقبة والمراجعة المستمرة، فهذه كلها خطوات تهدف الى تحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية ولا بد أن تكون هناك رؤية مشتركة تضع المصالح العليا للعراق فوق كل الاعتبارات الأخرى وهذه الرؤية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وصولاً الى تحقيق وتعزيز الأمن الوطني في العراق.

References:

1. جبر، د. عبد العظيم. 2017. النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني – دراسة نظرية – مؤسسة ثائر العصامي. بغداد.
2. رشيد، عبد الوهاب حميد. 1997. مستقبل العراق والفرص الضائعة والخيارات المتاحة. دار الثقافة والنشر. دمشق.
3. صادق، الأسود. 1990. علم الاجتماع السياسي. مطبعة جامعة بغداد.
4. الحسنوي، سهاد عبد الحسين. 2019. الوعي السياسي وأثره على الأمن الوطني (حالة العراق بعد عام 2003). دار الراقدين. ط1. بيروت.
5. جبر، عبد العظيم. 2018. البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. د.ط. د.م.
6. أحمد، علي حسين أحمد. 2019. تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003. دار السنهوري. لبنان.
7. Huntington, Samuel P. 1991. Democracy's third wave. journal of Democracy.
8. المعهد الدولي لحقوق الإنسان : الديمقراطية والحريات العامة، جامعة دي بول، شيكاغو، 2005.
9. منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية، الحالة العالمية للديمقراطية، 2017.
10. الأمم المتحدة والبنك الدولي : التقديرات المشتركة لأعمار العراق، 2003.
11. هشام الصحاوي وعبد الرؤوف العواد: أثر التنمية الاقتصادية على الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009.
12. أحمد، رمزي. 2007. الديمقراطية والتربية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد 3.
13. حمد، سعد عطية. 2015. السياسة المالية والاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الأمني، مجلة طلبة القانون والسياسية، العدد 2، جامعة كركوك.
14. صالح، محمد عبد. 2017. واقع الاقتصاد العراقي والتحديات بعد عام 2003، مجلة المستنصرية، العدد 57.
15. زهير، حيدر، وحسين، عقيل. 2019. استراتيجية البعد الإنساني للأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية، العدد 58، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
16. حمود، شاكر. 2017. الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 – 36، الجامعة المستنصرية.
17. هادي، هدى. 2022. التعليم الإلكتروني وأثره على السياسات العامة في ظل جائحة كورونا، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 52، جامعة الموصل.
18. عبد الله، ساعد. 2014. جدلية الأمن والتنمية في الجزائر (1990 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر، بسكرة.
19. مهدي، زيد. 2020. البنية الثقافية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
20. خالد كلبوس : التعليم والديمقراطية والإصلاح المنشود. : <http://anfass.org/index>.
21. Steven Heydemann, ((wpgadin Authorianism in the Arab world)), (Analysis paper, No.13, Saban center formiddle Policy at the Brooting institution press washington DC, October 207), on the qab. www.brookings.edu.